مستقبل العلاقات العربية-الإيرانية في ضوء برنامج إيران النووي

أ .م.د. احمد فكاك البدراني
م. باحث سعد شهاب احمد
كلية العلوم السياسية / كلية العلوم السياسية

ملخص

في عالم لايعترف ألا بالقوة, أضحت الدول تسعى إلى امتلاك أسباب القوة, للحفاظ على مصالحها أو للتوسع وبسط النفوذ, ولاسيما إن كانت دول عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية,أو دولة تتمتع بوزن إقليمي كإيران,وبالتالي فان احد أهم أسباب الصراعات المعاصرة كانت نتيجة للشعور بالقوة,فعندما تشعر أي دولة في العالم بان لها تفوق إقليمي أو دولي فأنها تسعى إلى مد نفوذها بما يتناسب مع حجمها أو عندما تجد الفرصة سانحة لتحقيق مكاسب اقتصادية.

ويشير الكاتب المصري المعروف محمد حسنين هيكل في هذا الصدد :"أن القرن الحادي والعشرين قرن القنبلة النووية" في إشارة منه إلى أهمية القدرات النووية.

إن الحديث عن القدرات النووية المتنامية في إيران لم يعد مجرد توقعات وإنما أصبح حقيقة بعد أن أعلنت إيران رسميا عن دخولها النادي النووي حيث تمكنت من إكمال دورة الوقود النووي ,وباتت خطوتها تتسارع مع تسارع الزمن والعقوبات الدولية.

لقد تمكن الإيرانيون من الإمساك بطرف الحبل الذي سوف يوصلهم في النهاية إلى هدفهم الذي يخططون له وهو الحصول على السلاح النووي .

نعم لم تنتج إيران حتى الآن السلاح النووي ولكنهم تمكنوا من بناء وتشييد البنية التحتية لتملك التقنية النووية ولا شك أن امتلاكهم للبنيه التحتية للتقنية النووية سواء كانت مفاعلات نووية أو مراكز أبحاث أو محطات نوويه سوف تمكنهم من إنتاج السلاح النووي .

إن البرنامج النووي الإيراني مر بعدة مراحل شملت التعاقد مع الدول التي تملك التقنية النووية لبناء مفاعلات نوويه لتوليد الطاقة والأبحاث, كما تم التعاون مع أكثر من عشرين دوله حول العالم من اجل الحصول على المواد النووية بالإضافة إلى محاولات إغراء العلماء الإيرانيين في المهجر للعودة إلى بلادهم واستقطاب علماء ذره من آسيا ودول أوربا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

إن معارضة الدول الغربية للبرنامج النووي الإيراني والجهود المبذولة لمنعها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول لم تفلح بمنع إيران من تحقيق هدفها وإصرارها على تحقيق حلمها الذي راودها منذ أكثر من أربعة عقود وهو الوصول ثم الإمساك بناصية التقنية النووية. ويمكن القول أن الخريطة التفاوضية المعقدة تكمن بامتلاك كل طرف من هذه الأطراف لديها أوراق خاصة فـــ (إسرائيل) لديها سلاح التهديد بضرب المفاعل من جهة وهي قادرة على ذلك, والغرب لديه القوة لإجبار إيران على القبول بما يراه الغربيون بشطريهم (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية), وإيران لديها البراعة الممكنة والبراغماتية للحصول على أقصى مايمكن واستغلال الزمن لصالحها من جهة أخرى. والعرب هم الوحيدون الذين لايملكون القوة ولاحتى الإستراتيجية لفرضية : وهنا يطرح السؤال نفسه... ماذا لو حصلت إيران على السلاح النووي؟؟.

في المقابل نرى ايران محكومة بمنطق استراتيجي واحد وثابت,وتكتيكات متعددة متغيرة تصب كلها في مصلحة هدفها الاستراتيجي, كقوة إقليمية متفوقة في المنطقة لتحقيق كل الأهداف والمصالح, وعلى عكس إستراتيجية العراق مع الغرب التي انتهت باحتلال العراق, تستخدم ايران استراتيجيه متقدمة في التفاوض مع الغرب وتدير الأزمة مع (إسرائيل) ببراعة, وتحاور العرب بطرق شتى. إن الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية والسياسة التوسعية في المنطقة العربية لا تحده حدود, ففي الخليج العربي تصر إيران على أن تبقى القوة المهيمنة الوحيدة وهي بالتالي تقاوم أي دور لدول الخليج العربي مثل السعودية والكويت والإمارات.

وبالرغم من المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الداخلية إزاء الملف النووي الإيراني منذ أن أعيد فتحه فأن هذه المخاوف تظل قائمة، وعلينا أن ندرك جيدا أن المخاوف البيئية بما فيها تلوث المياه والثروات الطبيعية ووقوع إيران فوق طبقة زلزالية واحتمال حدوث تسب إشعاعي كما حدث في مفاعل(تشير نوبل) وكارثة تشير نوبل امتد تأثيرها السلبي ليشمل عددا" كبيرا" من دول أوربا وصولاً إلى تركيا وجنوب سوريا.

إن احتمال توجيه ضربة عسكرية للمواقع النووية الإيرانية سواء من قبل الولايات المتحدة أو (إسرائيل) كما فعلت فيما مضى من الزمن (إسرائيل) مع المفاعل النووي العراقي عندما دمرته بواسطة الطيران الحربي عام(١٩٨١) يجب أن تبقى كلها ماثلة في عيون أبناء دول الجوار إن امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل وصواريخ بعيدة المدى ومراهنتها على ورقة النفط حيث تلوح بإيقاف التصدير إلى الدول الأوربية ما يشكل أزمة حادة وارتفاع جنونياً بالأسعار. ولكن إذا نفذت إيران تهديدها بإيقاف تصدير النفط فإنها ستكون أول المتضررين إذا لم تضع ذلك في حساباتها لان اقتصادها يعتمد بشكل كبير على التصدير.

ومن الجدير بالذكر أن إيران تسيطر على مضيق هرمز ففي حالت إغلاق هذا المضيق من قبل إيران فإنها ستتمكن من إرباك الدول الغربية إذ يمر من خلاله (٨٠%) من نفط المنطقة و(٤٠%) من تجارة العالم ويمتلك الحرس الثوري الإيراني أكثر من (٧٠٠) موقع من نقاط مختلفة على طول الضفة الشرقية للخليج العربي . لقد أدى احتلال العراق إلى أن تصبح إيران هي الأقوى تأثيراً على الساحة العراقية ودول الجوار, وكانت القوى الإقليمية غائبة عن المشهد، الدول العربية الرئيسية ودول جوار العراق لم تنجح في الوصول إلى تصور مشترك بشأن العراق بسبب الضغوط الأمريكية المتوالية عليها والتي همشت مصالحها الإقليمية المشروعة .

مقدمة

بحسب ما يروج ، انه من بين الأخطار التي تتهدد العالم اليوم شبح البرنامج النووي الإيراني، وقد يبدو هذا طبيعي لان إيران إذا تمكنت من حيازة سلاح نووي فقد تبتز الدول الصغيرة المجاورة لها ،وربما قد يأخذ مسار معادٍ للولايات المتحدة الأمريكية وقد يحد من الإيفاء بوعودها بتوفير ضمانات أمنية لدول المنطقة أو حتى بسط نفوذها على الخليج العربي .

وتعد إيران من ابرز دول الشرق الأوسط المجاورة للخليج العربي وهي تمتلك مشروع سياسي تحاول نشره من خلال إطار ديني ،فهي تحاول الهيمنة على منطقة الخليج كي تصبح قوة إقليمية كبرى تفرض وجهات نظرها على كافة دول الشرق الأوسط ويتضح ذلك من خلال استمرار سيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى)، وتدخلها الواضح في خصوصيات دول مجاورة ،هذه الهيمنة تسعى إلى تحقيقها من خلال إطار ديني فنلاحظ إن إيران تدعم

التوجه بمنهجها في المنطقة فهي تؤيد سياسات الرئيس السوري بشار الأسد كما إنها تؤيد حزب الله في لبنان إلا إن المسألة الأكثر خطورة هو سعيها لامتلاك السلاح النووي ,ولديها طموحات لامتلاك هذا السلاح .

تأتي أهمية البحث انه في حالة امتلاك إيران السلاح النووي من شأنه أن يزيد من تهديد الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية المجاورة لها بالأخص ؟ ولماذا تباينت مواقف القوى الدولية الكبرى؟ وما هو موقف المنظمة العالمية ؟ وهل (إسرائيل) ستصمت حيال رؤيتها لامتلاك السلاح النووي ؟ وهل العرب لديهم موقف محدد ؟

ومن هنا كانت فرضية البحث تنطلق من إن قدرات إيران النووية ستؤدي بالضرورة إلى البحث عن ترتيبات مستقبلية جديدة تنسجم مع آليات النظام السياسي لديها .

في حين تجلت إشكالية البحث في ضرورة وضع إستراتيجية أمنية وسياسية شاملة تحت إشراف جامعة الدول العربية لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تطرأ في حالة التصعيد في الملف النووي الإيراني ،وفي الواقع إن هناك مشروعين نوويين خطرين في المنطقة احدهما من عدو وهو (إسرائيل) والأخر من جار وهو إيران .

ولتحليل ما جاء في الفرضية والإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث أساسية فضلا عن مقدمة وخاتمة وكالاتي :

المبحث الأول : خلفيات البرنامج النووي الإيراني

المبحث الثاني : الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني

المبحث الثالث : نووية إيران ومحيطها الإقليمي

المبحث الأول : خلفيات البرنامج النووي الإيراني .

إن البرنامج النووي الإيراني قد مر بمرحلتين تاريخيتين متطورتين نسبة إلى تطورات الأوضاع السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهما مرحلة العهد الامبراطوري (عهد الشاه) (١٩٤١-١٩٧٩) ،ومرحلة العهد الجمهوري أي بعد قيام الثورة الإسلامية والتي بدأت منذ عام ١٩٧٩ وحتى الوقت الحاضر،وان دوافع البرنامج النووي تنوعت وتعددت سواء في عهد الشاه أو العهد الجمهوري ،وهذا ما سيتم توضيحه من خلاب تحليل هذا المبحث.

المطلب الأول : مراحل وتطور البرنامج النووي الإيراني .

بذلت إيران جهوداً كبيرة في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية ،حيث مر البرنامج النووي الإيراني منذ بدايات تأسيسه والى اليوم بعدد من المراحل بدأت وكأنها تعكس طبيعة النظام السياسي الإيراني وتفكيره وسياساته الداخلية والخارجية سواء كان ذلك في العهد الامبراطوري أو بعد الإطاحة به ومجيء النظام الجمهوري الإسلامي عام ١٩٧٩(١) . ويمكن تقسيم مراحل البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلتين رئيسيتين:-

اولاً : مرحلة البرنامج النووي الإيراني في الفترة ما بين ١٩٥٧- ١٩٧٩ .

وهي البداية الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني ،ففكرة البرنامج النووي تعود إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩)(٢). ففي عام ١٩٥٧ تم الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية على التعاون النووي ،وبموجب ذلك الاتفاق تم البدء في إنشاء مفاعل طهران النووي للأبحاث بقوة (٥) ميجا واط (٣). وفي عام ١٩٦٠ حصل الشاه من الولايات المتحدة على أول مفاعل نووي لمركز أمير أباد للأبحاث النووية في طهران وبدأ العمل بهذا المفاعل عام ١٩٦٧ (٤).

وفي عام ١٩٦٨ وقعت إيران معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية(٥) . وعلى الرغم من ذلك خلال عام ١٩٧٤ انشأ شاه إيران (منظمة الطاقة النووية

الإيرانية) وأوكل إلى تلك المنظمة البدء في انجاز برنامج نووي طموح يمكن إيران من امتلاك أكثر من (٢٣) محطة قوة نووية على مدى عشرين عاماً (٦) .

وقام الشاه في عام ١٩٧٦ بعقد عدد من الاتفاقيات التي تخص التعاون النووي مع الولايات المتحدة والمانيا الغربية آنذاك وفرنسا كما تم عقد معاهدة سرية مع جنوب أفريقيا لشراء مواد الخام النووية ،فبخصوص التعاون مع المانيا الغربية (المانيا الاتحادية) فقد قامت الشركة الألمانية ببناء محطة نووية في مدينة بوشهر بطاقة (١٢٠٠) ميجا واط لكل من مفاعل المحطة وتم إرسال أعداد كبيرة من الأفراد للتدريب في المانيا وعند قيام الثورة الإيرانية كان قد تم انجاز ٧٠% من ذلك المشروع ولم تستطع الشركات الألمانية مواصلة مشاريعها بسبب التطورات الداخلية والأزمات السياسية في إيران التي انهت نظام الشاه بقيام الثورة الإسلامية (٧).

إن تقييماً عاماً لطبيعة البرنامج النووي الإيراني الذي أراده الشاه وأرسى قواعده على الرغم مما اعلن عن اهدافه الرامية إلى الحصول على الطاقة الكهربائية فأنه في الغالب بين ثناياه نوايا مغايرة تتعلق بالسعي للحصول على السلاح النووي وهو ما لم يخفيه الشاه نفسه عندما قال في أيلول عام ١٩٧٤ :(نحن من بين أولئك الذين لا يمتلكون أسلحة نووية ولذلك فأن الصداقة لدولة مثل الولايات المتحدة مع ما نمتلكه من ترسانة نووية مسألة حيوية جداً) . كذلك ذكر الدكتور (اكبر اعتماد) وهو المؤسس والرئيس الأول لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية للمدة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٨ إن مركز بحوث طهران النووي قد أجرى تجارب على البلوتونيوم من الوقود المستهلك بأستخدام العوامل الكيمياوية ومن المعروف إن الاستخدام الوحيد للبلوتونيوم هو في صنع القنبلة النووية (٨).

وبعد انتصار الثورة الإسلامية توقف البرنامج النووي الإيراني لمدة خمس سنوات وذلك من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٤ (٩) .

ثانياً : مرحلة البرنامج النووي الإيراني في ظل النظام الجمهوري لنظام الثورة الإسلامية .

إن قيام الثورة الإسلامية أدى إلى توقف في البرنامج النووي من عام ١٩٧٩ ويعود ذلك إلى التوقف السلبي الذي اتخذه الثوريون الإيرانيون ،وفي مقدمتهم الإمام الخميني (١٩٧٩-١٩٨٩) تجاه الطاقة النووية تحت شعار إن البرنامج النووي الإيراني يتنافى مع المبادئ التي جاءت بها الثورة الإسلامية ،وعليه عمدت الحكومة الإيرانية الجديدة إلى إلغاء جميع الاتفاقيات التي كانت قائمة مع الشركات الألمانية والفرنسية الخاصة بحماية البرنامج النووي في إيران ،لكن الأمر تغير بعد ذلك ،ففي نهاية عام ١٩٨٤ أعيد تفعيل العمل في مفاعل (طهران) النووي للأبحاث ،وافتتح مركز أبحاث نووي جديد في جامعة أصفهان بالتعاون مع كل من الصين وفرنسا وباكستان (١٠) .

ويعزي الباحثين هذا التغير في البرنامج النووي الإيراني إلى تطورات الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨ والتي أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموماً وفي المجال النووي خصوصاً (١١) .وفي عام ١٩٨٥ تحول البرنامج النووي الإيراني إلى صفة الشمولية حيث أصبح هناك تنسيق بين مراكز الأبحاث على مستوى الدولة وفي نفس الوقت كثفت إيران الجهود من اجل التواصل والتعاون النووي مع الدول ذات الخبرة والقدرة النووية (١٢) .

وقد قامت إيران بالتوجه إلى (الصين) التي أثرت على توقيع بروتوكول للتعاون النووي كجزء من صفقة أسلحة كبيرة وقعها الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني (١٩٧٩- ١٩٩٧) أثناء زيارته للصين في حزيران ١٩٨٥ وكان من النتائج التي ترتبت على تنفيذ ذلك البروتوكول استلام إيران لمفاعل تدريبي في نهاية العام نفسه (١٣) .

وفي عام ١٩٨٧ لجأت إيران إلى التعاون مع (باكستان) في المجال النووي حيث تقدم إيران المال وتقدم باكستان التدريب للعلماء الإيرانيين في منشأتها النووية ،كما قام العالم الباكستاني (عبدالقدير خان) *** الذي تولى أكثر الجهود لتطوير السلاح النووي في بلاده بزيارة إلى مفاعلات بوشهر في شباط ١٩٨٦ وعاد إليها في

كانون الثاني ١٩٨٧،واتخذت الزيارات طابعاً سرياً وبدا فيها إن عبدالقدير خان كان يقوم بمهمة استشارية فضلاً عن قيامه بدراسات تتعلق بإمكانية استخدام مفاعلات بوشهر في إنتاج البلوتونيوم .

اذاً شبكة صنع القنبلة النووية التابعة للعالم الباكستاني عبدالقدير خان قدمت مساعدة كبيرة للإيرانيين ،بما فيها على الأقل تصاميم ونماذج أولية عن أجهزة الطرد المركزي العاملة بالغاز (١٤).

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ استأنفت إيران طلب ألمانيا بإكمال بناء المنشأة النووية حسب الاتفاق الموقع بين البلدين إلا إن المانيا رفضت ذلك نتيجة للضغوط الأمريكية آنذاك (١٥) . وفي عام ١٩٨٩ توجهت إيران نحو الاتحاد السوفيتي السابق حيث بدأت مساعيها للحصول على المفاعلات النووية منها منذ منتصف عقد الثمانينات ، وفي آذار ١٩٩٠ تم عقد اتفاقية بين الطرفين تنص على قيام الاتحاد السوفيتي بتزويد إيران بمحطتين نوويتين لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة (٤٤٠) ميجا واط ، إلا إن التطورات السياسية التي طرأت على المنطقة والتي تمثلت بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ على اثر دخول القوات العراقية إلى الكويت في آب ١٩٩٠ حال دون تنفيذ الاتفاق وجعل إيران بعيدة عن امتلاك القدرة على تصنيع السلاح النووي (١٦) .

وخلال عقد التسعينات تمكنت إيران من الحصول على بعض التقنيات ذات العلاقة بالأمور النووية كما دعا مرشد الثورة الإيرانية (علي خامنئي) العلماء الإيرانيين إلى تكثيف الجهود وبذل كل طاقتهم والعمل المتواصل من اجل الحصول على القدرة النووية بأسرع وقت ممكن كما اعلن الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني بأن إيران لا يمكنها تجاهل أهمية التقنية النووية (١٧) .

وفي عام ١٩٩٢ استطاعت الحكومة الإيرانية إنشاء مفاعل نووي جديد بقدرة خمسة ميجا واط قيل انه لإغراض بحثية ودراسية نووية ، وفي سنة ١٩٩٣

وافقت الصين على إنشاء مفاعلين نوويين في إيران ، لكن تدخل الولايات المتحدة حال دون إتمام الاتفاق (١٨) .

وفي آذار ١٩٩٥ اتجهت إيران صوب مرة أخرى صوب جنوب أفريقيا للحصول على مواد لبرنامجها النووي في طلب قدمه رئيس منظمة الطاقة الذرية في جنوب إفريقيا (والدوسيتومبف) ،

وفي العام ذاته بدأ الصينيون العمل في مجمع (خرج) إلى الشمال من طهران بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية يعتقد الخبراء النوويون انه سيمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية .

إلا إن الانجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في العهد الجمهوري كان في كانون الثاني ١٩٩٥ عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول التعاون النووي بينهما تمتد إلى عشر سنوات ، وفي عهد الرئيس (محمد خاتمي) الجمهورية الثالثة ١٩٩٧- ٢٠٠٥ استمر العمل خلال هذه الفترة في البرنامج النووي وان شهد بعض المعوقات نتيجة العلاقة بين روسيا وإيران المتذبذبة خلال هذه الفترة (١٩) .

لقد مثل عام ٢٠٠٢ نقطة تحول في البرنامج النووي الإيراني بعد كشف النقاب عن مفاعلات نووية في (بوشهر) لم تخبر إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بها ، مما أثار ريبة المجتمع الدولي وتسبب في قيام أزمة البرنامج النووي الإيراني ، وتعد في الوقت الحالي منطقة (بوشهر) مركز ثقل البرنامج النووي الإيراني .

وفي عام ٢٠٠٥ عهد (احمدي نجاد) يمكن القول خلال فترة ولايته حدثت قفزة للأمام للطموحات النووية الإيرانية المثيرة للجدل والمخاوف الدولية حيث اعلن في بداية عام ٢٠٠٩ إن علماء إيرانيون تمكنوا من إنتاج (كريات أكسيد اليورانيوم) وهي الخطوة الأخيرة في سلسلة طويلة ومعقدة من عملية إنتاج الوقود النووي (٢٠) .

ويمكن القول إن إيران في هذه المرحلة اعتمدت طريقين لتطوير برنامجها النووي هما : الاول :علني ، وذلك بالتعاون مع الدول ذات الخبرة النووية والتي لا تحتفظ بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة مثل الصين وروسيا والأرجنتين وغيرها .

الثاني: سري، وذلك بالاعتماد على استقطاب العلماء وشراء المعلومات من غير المعلن تعاونها مع إيران أو من السوق النووية السوداء التي ازدهرت عقب نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١ (٢١) .

المطلب الثاني : الدوافع الإيرانية لامتلاك السلاح النووي .

في الواقع إن دوافع البرنامج النووي الإيراني تنوعت وتعددت سواء في عهد الشاه او العهد الجمهوري ما بين دوافع اقتصادية وإقليمية وعسكرية وسياسية .

ويرى بعض المحللين السياسيين إن أسباب سعي إيران لامتلاك السلاح النووي تكمن في :-

- امتلاك القوى الإقليمية المجاورة لإيران السلاح النووي :

فإيران محاطة بقوى نووية من ثلاث جهات ،فمن الشمال روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، ومن الشرق الهند وباكستان ،ومن الغرب وهي الجهة الأكثر أهمية (إسرائيل) (٢٢).

إن امتلاك (إسرائيل) لترسانة نووية ضخمة تقدر ما بين ١٥٠-٢٠٠ رأس نووي وبالتالي تتمتع إسرائيل بتفوق استراتيجي ومعنوي في الساحة الإقليمية الأمر الذي يثير انزعاج الإيرانيين , فعندما نلقي الضوء على تاريخ تطور السلاح النووي نجد إن في معظم الحالات التي توترت فيها العلاقات بين دولتين متنازعتين وتمتلك احدهما سلاحاً نووياً نجد إن الدولة الأخرى الغير ممتلكة لهذا السلاح تسعى جاهدة إلى تطوير وتصنيع سلاح مماثل كرد فعل وعدم قبول فكرة الاستسلام للاستفزاز النووي ، فعندما صنعت الولايات المتحدة القنبلة النووية الأولى عام ١٩٤٥ سعى الجانب السوفيتي جاهداً إلى تطوير برنامجه النووي والأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى امتلاك الاتحاد السوفيتي سابقاً سلاحاً نووياً مع بلوغ عام ١٩٤٩ .

وهكذا الأمر اليوم في منطقة الشرق الأوسط حيث إن امتلاك إسرائيل للترسانة النووية الضخمة يجعل دولاً عربية وغير عربية معادية لإسرائيل تسعى لتحديث برامجها النووية كرد على القنبلة الإسرائيلية ، ويستنتج مما تقدم ذكره إن سبب سعي إيران لامتلاك القدرة النووية هو لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة (إسرائيل) أساسا وباكستان بعد ذلك (٢٣) .

فمن المعروف إن إسرائيل التي لم توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تمتلك (٤٠٠-٦٠٠) قنبلة نووية بينما إيران التي وقعت على المعاهدة يعتقد إنها في طريقها نحو امتلاك سلاح نووي (٢٤) .

- الوجود العسكري الأمريكي في الخليج :

يمثل الوجود العسكري في الخليج العربي إزعاجا ملحوظاً للحكومة الإيرانية ، حيث ترى إيران إن الوجود الأمريكي ليس فقط متواجداً كما اعلن رسمياً لأسباب تتعلق بمراقبة النشاط العسكري العراقي وإنما امتد مؤخراً ليشمل إيران ، وتعد سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية للعراق وإيران على السواء خير دليل على ذلك.

ونظراً لتوتر العلاقات بين واشنطن وطهران وافتقار عنصر الاتصال المباشر الدوري بين الجانبين أصبح الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي يمثل عنصر عدم استقرار وتهديداً للأمن القومي الإيراني وبالتالي قد تسعى إيران إلى تطوير برنامجها النووي من اجل تعزيز مكانتها الإقليمية (٢٥) .

- التهديد العراقي :

يمثل النظام السياسي في العراق في عهد الرئيس الاسبق (صدام حسين) عنصر تهديد مباشر للأمن القومي الإيراني نظراً لأسباب تاريخية جمعت العراق وإيران في مواجهة عسكرية امتدت طوال عقد الثمانينات.

اذاً هناك مجموعة ضرورات تدفع إيران للسعي الحثيث لامتلاك السلاح النووي أبرزها :

١- تدفع طموحات الجمهورية الإسلامية للعب دور قيادي وأساسي في العالم الإسلامي باتجاه السعي لدخول ((النادي النووي)) خصوصاً بعد ما دخلته باكستان .

٢- تعتقد إيران إن دورها التاريخي في غرب أسيا والشرق الأوسط يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى والذي يتمثل في امتلاك ثلاث قوى إقليمية (الهند وباكستان وإسرائيل) للسلاح النووي .

٣- الإفادة من درس الحرب الأمريكية على العراق والذي كان مصنفاً بين دول ((محور الشر)) وهناك فرضية تقول انه لو امتلك العراق السلاح النووي لما كانت الولايات المتحدة أقدمت على مهاجمته . ونجد البرهان على ذلك في كوريا الشمالية والتي صنفت في محور الشر ولم تهاجمها .

٤- ترى إيران إن امتلاكها للسلاح النووي يشكل معادلة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في امن الخليج ، وجنوب غربي أسيا (٢٦) .

المبحث الثاني : الموقف الدولي من البرنامج النووي الإيراني .

إن إعلان إيران في ٩ شباط ٢٠٠٣ عن امتلاكها تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم وإنها ستقوم باستخراج اليورانيوم حتى تلبي حاجتها من الوقود النووي تمثل إحدى التحديات التي اختلف بشأنها استجابة دول العالم والمنطقة .

ففي الوقت الذي رحبت بهذا الانجاز دول تتوافق سياستها الخارجية مع إيران وهي قليلة عارضتها دول أخرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة تتبعها الدول الأوربية وهذا ما سيتم تحليله من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : الموقف الاممي من برنامج إيران النووي .

- موقف منظمة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه برنامج إيران النووي .

قبل تحليل موقف الأمم المتحدة من البرنامج النووي الإيراني لا بد لنا من استعراض موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ابتداءاً يمكن القول إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تخضع لعدة قيود ذاتية تعيقها في اداء مهمتها من هذه القيود هي :

- إن الوكالة الدولية ليست مسؤولة ادارياً عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وليست مخولة بإرغام الدول على الامتثال للمعاهدة فهي تحتاج مساندة مجلس الأمن .
- إن مجلس الأمن هو الجهة الوحيدة التي يمكنها اللجوء إليه في حال تم رفض إجراءات التفتيش الخاصة .
- ليس بالإمكان تفتيش أو تحديد موقع منشأت غير معلن عنها بدون توفر معلومات محددة وهذا تفتقر إليه الوكالة (٢٧) .

وبالنسبة لإيران فمن المعروف إنها قد انظمت إلى الوكالة الدولية في ٢ شباط ١٩٧٠ ووقعت اتفاقية الحماية أو كما يسميها بعضهم ((الضمانات مع الوكالة الدولية)) في ١٥ أيار ١٩٧٤،وقد أثبتت التقارير الصادرة من الوكالة خلال العامين ١٩٩٢-١٩٩٣ عدم ارتكاب إيران لأي مخالفة بخصوص الحد من انتشار الأسلحة النووية ، إلا إن الأمر اختلف فيما بعد من جراء المعلومات التي أعطتها (منظمة الأمم المتحدة) والتي تدين إيران باستخدامها مواد تدخل في مراحل تصنيع السلاح النووي .

فثمة تقارير للوكالة أفادت بان (الصين) باعت لإيران في شباط ١٩٩٨ مئات الأطنان من المواد الكيميائية المعروفة بأسم (اسيدهيدروفلورايد) لكن الصين نفت ذلك وفي عام ١٩٩٩ أفادت تقارير للوكالة بأن (روسيا) باعت لإيران مفاعلات الماء الخفيف (٢٨) .

وفي عام ٢٠٠٢ أعلنت (الولايات المتحدة) وجود موقعين في إيران يقومان بأنشطة نووية لم تعلن إيران عنهما للوكالة الدولية وهما موقع (نانتز) وموقع (اراك) (٢٩) .

وقد جرى اجتماع على اثر هذا الإعلان بين المدير العام للوكالة الدولية (محمد البرادعي) ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في أيلول ٢٠٠٢ ،وقد طلب

المدير العام للوكالة الدولية أن تقدم إيران إيضاحات عن هاتين المنشأتين وفي ضوء هذا تم الاتفاق على أن يقوم المدير العام للوكالة الدولية بزيارة إيران ، وحدد موعد الزيارة في تشرين الأول ٢٠٠٢ لكن إيران طلبت من الوكالة الدولية إرجاء زيارة الوفد إلى شباط ٢٠٠٣ مما أثار مخاوف الوكالة (٣٠) .

وبعد الضغوط السياسية من قبل دول الترويكا الأوربية (فرنسا والمانيا والمملكة المتحدة) وقعت إيران على البروتوكول الإضافي كما وافقت على التعاون التام مع الوكالة للإجابة على جميع الأسئلة المثارة حول برنامجها النووي وان توقف طوعياً انشطة تخصيب اليورانيوم وذلك تنفيذاً للاتفاق المبرم بين دول الترويكا الأوربية وإيران .

وفي عام ٢٠٠٥ استمرت تقارير الوكالة وقراراتها في شجبها عدم تعاون إيران ،وفي ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٦ قررت إيران إلغاء وقفها الطوعي لأنشطة تخصيب اليورانيوم كما قررت وقف العمل بالبروتوكول الإضافي وتلت ذلك بمجموعة بيانات أكدت فيها نجاحها في امتلاك دورة الوقود النووي وإنها أصبحت ضمن نادي (الدول النووية) .

لذا أرسل الملف النووي الإيراني من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى (مجلس الأمن الدولي) في شباط ٢٠٠٦ وصادق المجلس باتفاق الآراء على بيان (غير ملزم) طالب إيران بأن تتوقف عن تخصيب اليورانيوم .

إزاء هذه التقارير المقدمة من الوكالة الدولية قام مجلس الأمن بدوره إلى إصدار عدة قرارات بخصوص الملف النووي الإيراني وهذه القرارات هي :-

- القرار ١٦٩٦ :

صدر هذا القرار في ٣١ تموز ٢٠٠٦ وقضى بمنح إيران مهلة تنتهي في ٣١ آب ٢٠٠٦ لتعليق أنشطتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم أو مواجهة عقوبات ، وان القرار لم يتحدث عن عقوبات فأنه كأنه يمثل الخطوة الابتدائية لفرض المزيد من القرارات المتضمنة العقوبات على إيران (٣١).

- القرار ١٧٣٧ :

اصدر في كانون الأول ٢٠٠٦، ويعد هذا القرار خطوة تصعيدية بشأن البرنامج النووي الإيراني إذ فرض القرار حظر بيع إيران معدات أو تجهيزات يمكن أن تساهم في برامجها النووية .

- القرار ١٧٤٧ :

بعد رفض إيران التخلي عن تخصيب اليورانيوم وصدور تقرير الوكالة الدولية الذي أكد ذلك ،اصدر مجلس الأمن في ٢٤ آذار ٢٠٠٧ قراراً بإجماع أعضائه بفرض عقوبات إضافية . فالقرار قد تقدم خطوة عن سابقه إذ فرض حظراً على بيع وشراء الأسلحة من إيران (٣٢) .

- القرار ١٨٠٣ :

صدر هذا القرار بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠٠٨ والذي أكد بأن إيران لم توقف بشكل تام ودائم جميع الأنشطة ، وتبنت هذا القرار ١٤ دولة من أعضاء المجلس الخمسة عشر فيما امتنعت (اندونيسيا) عن التصويت . ويقضي القرار بتشديد العقوبات على إيران لتشمل حظراً وتجميداً لأصول مالية لعدد من المسؤولين المرتبطين بالبرنامج النووي الإيراني (٣٣) .

ويتضح من إصدار القرارات ضد إيران من قبل مجلس الأمن الدولي إن هناك رغبة من قبل المجتمع الدولي على منع إيران من امتلاك دورة الوقود النووي والتي إذا امتلكتها سوف تستطيع امتلاك القنبلة والتي بدورها ستهدد امن الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : الموقف الغربي من برنامج إيران النووي .

حيث سوف نبين في هذا المطلب موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي تجاه برنامج إيران النووي .

اولاً : الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني وامن الخليج العربي .

إن فكرة إنشاء مفاعل نووي لتوليد الطاقة في إيران تعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عهد نظام الشاه الذي كان يعتبر حليفها القوي في المنطقة في ظل الحرب وكان الهدف من ذلك توفير إيران كميات كبيرة من النفط . ولعبت إيران خلال فترة ١٩٦٢– ١٩٧٨ دور شرطي المنطقة بدعم أمريكي لكن بعد قيام الثورة الإسلامية ساءت العلاقات الأمريكية الإيرانية نظراً لموقف الولايات المتحدة من الخميني وقيام طهران باحتلال السفارة الأمريكية على أراضيها واعتقال رعاياها وإطلاق شعار (الموت لأمريكا) (٣٤) .

لقد اظهرت الولايات المتحدة إنها تفضل حل الأزمة الإيرانية من دون اللجوء إلى القوة العسكرية إلا إن مسؤولين في الإدارة الأمريكية لم يسقطوا الاحتمالات العسكرية من حسابهم (٣٥). وكما هو معروف بأن الخليج العربي يمثل أهمية خاصة للأمن الأمريكي ليس في حالات القتال فحسب وإنما في حالات السلم ايضاً ، فأن للإستراتيجية الأمريكية التي تعني إن السياسة الأمريكية على استعداد لأي نوع من أنواع الحروب بما في ذلك الصراع النووي لمنع سقوط تلك المنطقة بأيدي خصومها (٣٦) . فالولايات المتحدة وان كانت قد تواجدت في الخليج العربي منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر ، ولكن توليها مسؤولية الأمن يرتبط بإعلان بريطانيا عام ١٩٧١ عن انسحابها منها فأعلنت منذ ذلك التاريخ إن أهدافها المسجلة على أجندة إداراتها المتعاقبة لا تخرج عن الأتي :

تعزيز الأمن الإقليمي وضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عائق وتدعيم امن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين (٣٧) .

أما فيما يخص دول المنطقة العربية فأن مصالحها في التعاون مع الولايات المتحدة قائمة على :– منع سيطرة أو هيمنة أية دولة على منطقة الخليج .

- ضمان سلامة تدفق صادرات المنطقة من النفط إلى العالم .
- حماية أمنها واستقرارها من أية تهديدات داخلية أو إقليمية أو دولية (٣٨)

.

علينا أن نعلم جيداً بأن تنفيذ السياسة الخارجية هو عملية تتطلب أشخاصا محترفين أكثر كفاءة وقدرة من السياسيين أو الهواة على التعامل مع الدول الأخرى (٣٩) . نرى لجوء وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندليزا رايس) إلى تقديم إغراءات إلى طهران بإعلانها عن موافقة واشنطن على انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية وتزويدها بقطع غيار للطائرات مقابل تخليها عن برنامجها النووي ، وقد أجابت طهران على ذلك العرض بأنه لا يستحق التعليق عليه (٤٠) .

إن السياسة الإيرانية بدأت تركز على القيام بإستراتيجية قوية لمواجهة الخطر الأمريكي وتمخضت هذه الإستراتيجية بفوز (محمود احمدي نجاد) في الانتخابات الإيرانية أواسط العام ٢٠٠٥ وهو الشخصية المحافظة التي تريد عودة إيران إلى أيام الثورة الإيرانية الأولى وقد تبنى نجاد سياسة ضغط غير مباشرة على الولايات المتحدة لإبعاد خطرها عن بلاده ومنها استئناف نشاطها النووي وتخصيب اليورانيوم . إن لهجة التهديدات الأمريكية بضرب إيران سرعان ما خفت مع اشتداد الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة وبعد أن انخفض التأييد الشعبي (لبوش الابن) وبشكل سريع وغير مسبوق . فلقد خلق فوز (اوباما) اغتباطاً عالمياً حتى إن إيران نفسها أعربت عن ارتياحها وعدت فوز اوباما هزيمة لسياسات بوش الرعناء في أنحاء العالم آملة بمسار سلمي فيما يخص ملفها النووي (٤١)

ثانياً : موقف الاتحاد الأوربي من البرنامج النووي الإيراني .

يرتبط مستقبل البرنامج النووي الإيراني بالموقف الدولي منه ، أكثر من ارتباطه بالقدرة الإيرانية على المضي قدماً بهذا البرنامج، يتفق الاتحاد الأوربي في موقفه تجاه البرنامج النووي الإيراني مع الولايات المتحدة في إن حصول إيران على أسلحة نووية يعد كارثة على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، ويختلف الجانبان الأوربي والأمريكي في آلية التعامل مع إيران إذ يفضل الأوربيون الخيار الدبلوماسي بخلاف الموقف الأمريكي .

ومن هنا يمكن القول إن السياسات الأوربية بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ أصبحت أكثر اتساقاً مع الموقف الأمريكي بشأن البرنامج النووي الإيراني . إن من يقود الجهود الأوربية بخصوص الملف النووي الإيراني دول الترويكا الثلاث (بريطانيا ،فرنسا ،المانيا) ،ومن حيث الدوافع ترغب الدول الأوربية في أن يكون لها دور في قضية هامة وحساسة مثل الملف النووي الإيراني خاصة بعد إن استحوذت الولايات المتحدة على الملف (العراقي) كاملاً . وتعود البوادر الأوربية الأولى لتفكيك الأزمة النووية الإيرانية بتوجيه وزراء خارجية دول الترويكا الأوربية الثلاث إلى طهران في تشرين الأول ٢٠٠٣ لإجراء محادثات مع القادة الإيرانيين حول البرنامج وصدور بيان لوكسمبورغ الذي وضع الأساس لقيادة أوربية من نوع جديد لمنع الانتشار النووي في العالم (٤٢) .

إزاء هذا التوتر في المحادثات الإيرانية – الأوربية تقدمت الترويكا الأوربية بصفقة إلى إيران في آذار مارس ٢٠٠٥ بأن تضمن لها مقابل تخليها عن طموحاتها المتعلقة بدورة الوقود النووي التزود بالوقود من أكثر من مصدر (كالاتحاد الأوربي وروسيا) وان تقدم لها حوافز سياسية واقتصادية لكن الفشل كان نصيب هذه الصفقة (٤٣) .

ودخلت أزمة الملف النووي الإيراني عام ٢٠٠٨ ولم تشهد أي انفراج وهو ما دفع بعد ذلك الدول الكبرى إلى تكليف (خافير سولانا) المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي بأجراء مفاوضات جديدة مع إيران ، لكن قرار إيران في آذار ٢٠٠٨ بوقف المفاوضات مع الاتحاد الأوربي على اثر قرار مجلس الأمن الأخير، انهى دور الاتحاد دون أن تحقق هذه المفاوضات أي نجاح في حسم الملف النووي الإيراني .

وبذلك أصبح الملف النووي الإيراني بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمسة الكبرى زائداً المانيا ، وما زالت أزمة ملف إيران النووي عالقة ولم تحسم لحد الآن (٤٤) .

المطلب الثالث : موقف روسيا الاتحادية من برنامج إيران النووي .

يختلف الموقف الروسي عن الموقف الأوربي والأمريكي فيما يخص البرنامج النووي الإيراني لعدة أسباب أهمها العلاقات الاقتصادية المتطورة مع إيران ، فضلاً عن الرعاية الروسية للبرنامج النووي الإيراني حيث إن كثير من المواقع النووية الإيرانية روسية البناء والتطوير .

ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي روسيا وإيران تربطهما علاقات جيدة ، فإضافة إلى كونها المزود الرئيس بالأسلحة لإيران منذ العام ١٩٨٩ تعاونت روسيا وطهران في كل من طاجكستان وافغانستان ضد حركة طالبان وهي تعتبر بان إيران عامل استقرار هام في المنطقة لان طهران لم تشجع الاضطرابات في جنوب روسيا (في الشيشان على سبيل المثال) ، كما إن مشتريات إيران من الأسلحة بالعملة الصعبة تلاقي ترحيباً كبيراً في روسيا ما بعد المرحلة السوفيتية حيث المصانع متوقفة عن العمل ونفس السبب التجاري كان وراء الاتفاق الذي عقده الطرفان في العام ١٩٨٩ من اجل بناء مفاعل (بوشهر) النووي (٤٥) .

وعند استعراض تاريخ التعاون النووي الروسي الإيراني نلاحظ انه بدأ منذ أواخر الثمانينات وجاءت بداية هذا التعاون خلال محادثات بين الجانبين شارك فيها الجانب الإيراني (هاشمي رفسنجاني) ، الذي كان رئيس مجلس الشورى آنذاك .

وفي آذار ١٩٩٠ وقعت إيران اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي السابق تنص على قيام الأخير بتزويد إيران بمحطتين نوويتين لتوليد الطاقة الكهربائية ، وفي عام ١٩٩٢ شهد البرنامج النووي الإيراني نقلة نوعية مهمة في تعاون روسيا الاتحادية .

وفي عام ١٩٩٧ وقعت إيران وروسيا اتفاقاً حول سبل مراقبة روسيا للمواصفات الدولية للسلامة في مفاعل بوشهر النووي (٤٦) .

وفي خضم هذا التعاون وقع الجانبان اتفاقاً في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ بقيمة (٢-٣) مليار دولار، تضمن قيام روسيا على انجاز العمل في مفاعل بوشهر وبناء خمس منشآت نووية إضافية لتوليد الطاقة الكهربائية مع نهاية عام ٢٠٠٣ ، مهما يكن

من أمر فأن انجاز الأعمال في مفاعل بوشهر استمرت لأعوام أخرى وطوال عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ، حتى تم انجازه بشكل كامل أواخر عام ٢٠٠٨ حيث قامت إيران بأجراء اولى تجارب التشغيل للمفاعل (٤٧) .

اذاً يمكن إن نقول إن روسيا قد حققت مكاسب اقتصادية من وراء بيعها الأسلحة إلى إيران والتي عوضت النقص في صادرات موسكو من الأسلحة إلى العراق بعد فرض الحظر الدولي على العراق عام ١٩٩١ ، أما من الناحية السياسية فان موسكو تستغل الملف النووي الإيراني من اجل العودة إلى الساحة الدولية ومحاولة القيام بدور اكثر فاعلية وهو الدور الذي تفتقده روسيا منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ على الصعيد السياسي الدولي (٤٨) .

المبحث الثالث : نووية إيران ومحيطها الإقليمي .

سوف نبين في هذا المبحث طموح إيران النووي وموقف كل من تركيا وإسرائيل الإقليمي ومواقف الدول العربية وخياراتها من برنامج إيران النووي وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية في العالم العربي وبرنامجها النووي .

إن إيران تتمتع بثقل إقليمي ملحوظ على الصعيد (السياسي والثقافي والديني) ، وعليه فأن الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية والسياسية التوسعية في مناطق النفوذ لا تحده حدود ففي (الخليج العربي) تصر إيران على إن تبقى القوة المهيمنة الوحيدة وهي تقاوم أي دور لدول الخليج العربي مثل السعودية والكويت والإمارات وقطر ، كذلك تقاوم أي دور لمصر وفي سبيل تثبيت هذه الحقيقة قامت باستكمال احتلال جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات .

وكان (رفسنجاني) قد صرح بأن جزيرة أبو موسى ذات أهمية كبرى لإيران بسبب موقعها المتميز ويعد الإيرانيون إن أهل هذه الجزيرة حماة جمهوريتهم ، ويشعر الغرب بالقلق من إيران الحالية القوية والمدججة بالسلاح والمعادية على أبواب

الخليج قرب مصادره النفطية الأساسية ويسعى لاستخدام الخطر الإيراني بوصفه أداة ضغط وترهيب لدول الخليج بديلاً عن الخطر الشيوعي أثناء الحرب الباردة المنتهية (٤٩) .

فإيران تسعى إلى إن تكون القوة الأولى المسيطرة في المنطقة ولممارسة دوراً استراتيجياً اكبر في شؤون الخليج العربي فضلاً عن تحقيق أطماعها التوسعية في المنطقة .

ومن جهة أخرى تقوم إيران ببناء قوتها العسكرية باستخدام عائدات مبيعات النفط وتحاول إغراء (سوريا) على الدخول معها في حلف يهدف إلى إعاقة أي عمل عسكري أمريكي في المستقبل وتم تشكيل هذا التحالف بالفعل في ١٦ شباط من العام ٢٠٠٥ (٥٠) .

وان طموح إيران وسعيها للحصول على السلاح النووي يعتقد بعض المحللين الإستراتيجيين إن هناك اسباباً تدفع إيران لامتلاك مثل هذه الأسلحة منها :-

- انتشار التكنولوجيا والسهولة النسبية في الحصول عليها خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال بعض جمهورياته ذات التسلح النووي .
- رغبة بعض الدول في تجهيز إيران بالموارد النووية للحصول على العملة الأجنبية وخاصة روسيا الاتحادية (٥١) .

إن مخطط التمدد الإيراني وبسط النفوذ على دول الجوار هو المخطط الأهم بين مخططات إيران المستقبلية ، فالتوغل السياسي الإيراني في لبنان قد وصل إلى أوجه بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان (رفيق الحريري) ، والعراق تعده جزءاً لا يتجزأ منها (٥٢) .

اذاً باختصار نقول إن الطموح الإيراني إلى الزعامة الإقليمية والسياسية والتوسعية في العالم العربي لا تحده حدود ، وان التأثير المباشر الأكبر لتحول إيران إلى دولة نووية سيقع على المنطقة المحيطة بها أي منطقة الشرق الأوسط .

المطلب الثاني : الموقف الإقليمي (لتركيا وإسرائيل) تجاه برنامج إيران النووي .

إن البرنامج النووي الإيراني دفع صناع القرار في منطقة الشرق الأوسط إلى تغير الاستراتيجيات ، لذلك سوف نبين موقف كل من تركيا وإسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني .

اولاً : الموقف التركي تجاه البرنامج النووي الإيراني .

تعد المعلومات الخاصة بالموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني مبترة خاصة وان تركيا ومنذ حدوث التغيرات في الاتحاد السوفيتي السابق ومنظمة الدول الاشتراكية بدأت تسعى من اجل إقامة مفاعل نووي في خليج (اكويو) جنوب تركيا ، وهو من ضمن عشرة مفاعلات نووية تنوي بناءها بحلول سنة ٢٠٢٠ (٥٣) .

وقد انتقدت الولايات المتحدة الخطوة التركية تجاه إيران حيث إن الخطوة التركية جاءت في الوقت الذي كانت واشنطن تسعى فيه إلى فرض عقوبات اشد ضد إيران بسبب برنامجها النووي ، وقد ردت الحكومة التركية على ذلك قائلة إنها تهدف من خلال علاقاتها الودية مع دول المنطقة والمجتمع الدولي إلى إشاعة اسلوب دبلوماسي مكثف سوف يساعد بدون شك على نزع فتيل التوتر ، ولقد أشار الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى إن إيران من دول محور الشر في خطابه في ٢٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٢ فقد أصرت إن تقاتل ضد هذا المحور حتى لو كان لوحدها وجاء الرد التركي لأمريكا من قبل الجنرال (تونجر) المدير العام لأكاديميات الحرب فقد أوضح تونجر فكرته في اجتماع ٦ آذار ٢٠٠٢ كالتالي : (إن تركيا يمكن إن تصنع تعاوناً مع روسيا وإيران ، فيما إذا سيكون ذلك ضرورياً لمصالحها الوطنية) .

ولكن رغم تزايد دفء العلاقات مع إيران , فأن مؤسستي السياسة الخارجية والدفاع في تركيا تشعران بعدم ارتياح تجاه حصول إيران على تكنولوجيا نووية ، ويخشان من إن يؤدي حصول إيران على أسلحة نووية إلى اختلال توازن القوة الحساس في المنطقة (٥٤) .

ثانياً : الموقف (الإسرائيلي) من الملف النووي الإيراني .

إن إسرائيل تدرك منذ أكثر من عقد ونصف بأن التهديدات الوجودية القريبة التي كانت تواجهها قد انتقلت بأتجاه الشرق إلى (إيران) التي ترفض الاعتراف بحقها في الوجود ، ولهذا السبب كان الخبراء الإستراتيجيون الإسرائيليون والقوة الجوية الإسرائيلية أول من تحدثوا عن هجمات عسكرية ضد المنشات النووية الإيرانية في العام ١٩٩٢ (٥٥) .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد إن احد الأهداف الرئيسية الإستراتيجية النووية الإسرائيلية هو عدم السماح بوجود أي قوات ضمن ما تسميه (المجال الحيوي الإسرائيلي) تقوم بتهديد امن هذه الدولة ، وقد تجسد هذا المفهوم بصورة أكثر وضوحاً منذ بداية الثمانينات طبقاً لمبدأ (مناحيم بيفن) رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك الذي أعلنه بعد ضرب المفاعل (العراقي) في حزيران عام ١٩٨١ والذي حدد المجال الحيوي لإسرائيل بجميع الدول العربية فضلاً عن باكستان وإيران وتركيا وحتى شمال أفريقيا (٥٦) .

لذلك اخذ قادة إسرائيل منذ تسعينيات القرن الماضي ينظرون إلى التهديدات الإيرانية بجدية بالغة بسبب التهديد النووي الإيراني ، وهو يعود في الأساس إلى المخاوف من النظام الإيراني الذي يدعو علانية إلى تصفية دولة إسرائيل .

وعلى صعيد متصل هناك جانب واضح من البرنامج النووي الإيراني يثير قلقاً خاصاً لدى الإسرائيليين ألا وهو تطوير صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية ، وقد لخص وزير خارجية إسرائيل الأسبق (سيلفان شالوم) وجهة النظر الإسرائيلية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ من أيلول ٢٠٠٤ حيث قال : (إن المجتمع الدولي بات يدرك إن إيران بامتلاكها صواريخ يمكنها إن تطال لندن وباريس وجنوب روسيا لا تشكل خطراً على امن إسرائيل فحسب بل على امن واستقرار العالم اجمع) (٥٧).

وتشديد إسرائيل على إن القضية النووية الإيرانية هي قضية دولية ولهذه الغاية تنسق دبلوماسيتها عن قرب مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من

اجل زيادة الضغط الدولي على إيران ، وهو ما تم فعلاً حيث احيل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير ٢٠٠٦ وقد صدرت قرارات دولية ضد إيران كما تم توضيحها سابقاً .

وان تهديد إيران بضرب مفاعل (ديمونة) الإسرائيلي في حال أقدمت إسرائيل على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية يحتم على إسرائيل إن تخطط لاحتمال إن تحتاج إلى القيام بعمل وقائي ضد المنشات النووية في حال فشل كل البدائل السياسية والدبلوماسية (٥٨) .

يتضح لنا انه بالرغم من تطرق النظام الإيراني فأنه يصعب افتراض انه مستعد للتضحية بملايين الإيرانيين بهدف إنزال ضربة بإسرائيل ، لذا يمكن القول إن سياسته النووية تجاه إسرائيل هدفها الأساسي إيجاد صيغة من توازن القوى الإستراتيجية في الشرق الأوسط .

المطلب الثالث : الدول العربية ومواقفها المتباينة إزاء برنامج إيران النووي .

ليس هناك من شك في إن السعي الإيراني النووي يرتكز على محاولة كسب الوقت والإفادة مما تعرض له العراق من حصار وغزو أمريكي وبريطاني ، فالإيرانيون يعملون على تطوير قدراتهم وأهدافهم بدت واضحة في بسط نفوذهم والسيطرة على منطقة الخليج العربي ، لقد أضحت الدول العربية تواجه تحديين نوويين أولهما من إسرائيل والثاني من إيران خاصة بعد تفكك برنامج العراق النووي وتدمير منشأته ، فضلاً عن تفكيك البرنامج النووي الليبي ، كما انه لا يوجد موقف عربي واضح من هذين التهديدين بأستثناء بعض التصريحات وردود الفعل البسيطة (٥٩) .

فكان المخرج الوحيد للعرب هو تجاهل الأزمة والصمت بشأنها ، ولكن عندما تطورت الأمور بأتجاه موقف دولي ضد إيران تمهيداً لفرض عقوبات ضدها وما قد يستتبع ذلك من زيادة عدم الاستقرار في المنطقة بدأت الدول العربية في بلورة مواقفها وقد اتسمت اغلب الدول العربية بالتأكيد على رفضها حيازة إيران أسلحة نووية

مع تأكيدها في نفس الوقت على حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية (٦٠) .

من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى المواقف العربية بالتفصيل على النحو الأتي :

اولاً : موقف دول مجلس التعاون الخليجي .

إن مجلس التعاون لدول الخليج العربي انبثق في شهر أيار / مايو من عام ١٩٨١ إلى حيز الواقع كمنظمة إقليمية لها خصوصيتها الذاتية المتميزة ، إن دور العوامل الإقليمية ساعد في انبثاق مجلس التعاون الخليجي فقبل الاستقلال وبعده كانت دول الخليج العربي وخصوصاً الصغيرة منها عرضةً لمزاعم وادعاءات بين الحين والآخر ، فقد وصل الدور التاريخي لإيران إلى الجزيرة العربية في محاولة لتوسيع السيطرة الإيرانية وتوسعت تلك المخططات في القرن العشرين وتركزت بوجه الخصوص على (البحرين) ، وعلى أجزاء من الإمارات العربية المتحدة (٦١) . ومع ذلك ، فالتغيير في الحكومة الإيرانية في عام ١٩٧٩ لم يلغ المطالب الإيرانية لا في البحرين ولا بتمسكها (بجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) التابعة للإمارات العربية . ولم تقتصر العلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج على الهجمات السياسية لكنها امتدت إلى مساندة الحركات الإسلامية المنشقة ، فقد انشأت إيران وأوت كلاً من الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والمنظمة الثورية لشبه الجزيرة العربية هذه الأحداث وغيرها ساهم في القلق والإسراع في عملية انبثاق تعاون دفاعي امني بين دول الخليج العربي (٦٢) .

وان الملف النووي الإيراني هو واحد من أكثر المواضيع الحساسة في علاقة كل من دول الخليج العربي وإيران فإيران تعد امتلاكها القدرة النووية في ظل عضويتها في اتفاقية منع انتشار السلاح النووي والتزاماتها بالاستخدام السلمي هو أمر لا يجب على احد منازعتها حوله في حين إن الدول الخليجية العربية تعد إن المنطقة الخليجية ليست بحاجة إلى مثل هذه القدرات (٦٣) .

ويمكن القول إن موقف دول مجلس التعاون الخليجي يعتبر الأهم من بين المواقف العربية باعتبار إن هناك حدوداً جغرافية بين كل من إيران ودول مجلس التعاون ، لقد أظهرت هذه الدول قلقها من البرنامج النووي الإيراني وأصبحت منذ أواخر العام ٢٠٠٥ أكثر وضوحاً في معارضتها لهذا البرنامج (٦٤).

وفي القمة الخليجية التشاورية التي عقدت بالرياض في المملكة العربية السعودية في ٦ أيار ٢٠٠٦ طالب القادة الخليجيون إيران بالالتزام بتعهداتها الدولية في شأن ملفها النووي ، وفي اجتماعهم الحادي والثلاثين بتاريخ ١٣ نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٢ مؤكداً دول الأعضاء وأكد المجلس على مواقف الدول الأعضاء الثابتة من التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لمجلس التعاون والكف عن مساندة الاضطرابات في البحرين واحتلالها لجزر الإمارات العربية طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى .

اذاً تتميز العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران بحالات من المد والجزر ، تبعاً للمتغيرات السياسية والإقليمية والدولية ، وخصوصاً في الأعوام السابقة ، لكن في عهد الرئيس الإيراني السيد (محمد خاتمي) شهدت هذه العلاقات تحولا حقيقياً حيث جرى تكثيف للعلاقات السياسية ، وعندما وصل (احمدي نجاد) إلى الحكم فقد صرح بما يفيد أهمية وضرورة تحسين العلاقات مع دول الجوار وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي .

الا إن دول المجلس لا تزال لديها الكثير من المخاوف بشأن هذا البرنامج ويمكننا أن نتوقف عند أهم هذه النقاط وكما يلي :-

١- إنها تعتقد بأن امتلاك إيران للقدرات النووية سيؤدي إلى حدوث اختلال في موازين القوى في المنطقة فأذا ما أرادت التوسع في المنطقة فلن تكون بأتجاه الشمال لوجود القوة النووية الروسية وإذا اتجهت إلى الشرق فهناك القوة النووية الآسيوية (الهند وباكستان والصين) لكن بإمكان القوة النووية الإيرانية أن تتجه نحو

الغرب بأتجاه دول الخليج لوجود تباين في ميزان القوة (بين ضخامة التسليح الإيراني وضعفه في دول مجلس التعاون) .

٢- الخوف من حدوث سباق نووي في المنطقة العربية كلها وفي الخليج العربي بصورة خاصة .

٣- التخوف من تسرب إشعاعي في المياه والثروات الطبيعية ، خاصةً إذا عرفنا إن إيران تقع فوق طبقة زلزالية (٦٥) .

اذاً جاء موقف دول مجلس التعاون الست الرافض لامتلاك السلاح النووي ، لكن هذا الموقف لم يتخذ جانب التحرك العملي ، وإنما اقتصر على التصريحات والمداولات والمناقشات مع الجانب الأمريكي ، هذا فضلاً عن انتظار مجلس التعاون لصدور قرار واضح من مجلس الأمن الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني .

ثانياُ : موقف العراق .

إن لإيران حدود برية مع العراق وعلى الرغم من إن إيران تعتبر البلد الجار للعراق وصاحب أطول حدود تزيد على (١٠٠٠) كيلو متر معه من جهة الشرق فأن العراق لا يعطي أي موقفاً تجاه الملف النووي الإيراني فهو يلتزم الصمت الا ما أعلنه رئيس الوزراء العراقي الأسبق (إبراهيم الجعفري) عن تكليفه من قبل الدول الأوربية المعنية بالملف النووي الإيراني ، بإيصال رسالة إلى الجانب الإيراني في شباط ٢٠٠٥ دون تعليل لأسباب ذلك أو تعليق على الموضوع ، هذا على الرغم من أي خطر يترتب على أثار البرنامج النووي الإيراني سيصيب العراق اولاً .

ويعزي البعض من المحللين إلى عدم اتخاذ العراق موقفاً من البرنامج النووي الإيراني إلى تفاقم المشكلات الداخلية بصورة خاصة وانحسار السياسة الخارجية العراقية بشكل عام بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفاءها في نيسان ٢٠٠٣ (٦٦) .

وان العراق حالياً يهيمن عليه أحزاب وحركات مرتبطة بإيران ومن غير الواقعي الاعتقاد بأن العراق قد يفرض تهديداً على إيران في أي وقت في المستقبل القريب ، ولكن العراقيين يدركون ايضاً إنهم واقعين بين فكي الرغبات الجيوبوليتيكية لقوتين يجب إرضاء كلاهما هما أمريكا وإيران (٦٧) .

ثالثاً : الموقف السوري .

إن سوريا أعربت عن تأييدها لإيران في امتلاك القوة النووية ، فقد أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم ((إن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية والدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران ...)) .

وان إيران تقف حالياً مع الدمار والقتل ضد الشعب السوري إلى جانب النظام ، لكن في الواقع ان العلاقات السورية الإيرانية هي علاقات مصلحة بالدرجة الأولى ، وان الفتور كان يصيب هذه العلاقات عندما تنكمش المصلحة ، ومن ثم فان التحالف بينهما تحالف هش ، لا يؤثر كثيراً في حاجة إيران لدعم سوري لملفها النووي أو تداعياته القاسية (٦٨) .

رابعاً : الموقف اللبناني .

إن حزب الله في لبنان يشكل جزءاً لا يتجزأ من جبهة معادية للولايات المتحدة ، وبالتالي يقف لبنان مرة أخرى في الجانب الخاطئ في المواجهة بين إيران والولايات المتحدة ، وان الدور الذي يقوم به حزب الله في المواجهة الحالية مع إسرائيل يرجع اجندته الإقليمية بالتنسيق مع سوريا ولبنان (٦٩) .

خامساً : الموقف الأردني .

إن الأردن رغم تأييده حق إيران في امتلاك برنامج نووي مدني وتحذيره من مغبة استخدام القوة لحل الأزمة مشدداً على ضرورة جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية ، إلا انه ينظر إلى سعي إيران نحو امتلاك قدرة نووية ونفوذها الإقليمي المتزايد بقلق بالغ ، وان الحساسيات سواء داخل المملكة أو فيما يتعلق

بوضعها في المنطقة يشعر الأردن (كدولة سنية) بخطر تنامي قوة وعلاقات الشيعة في المنطقة (٧٠) .

سادساً : الموقف المصري .

انحصرت تطورات العلاقات المصرية الإيرانية بين التوتر والفتور ، وذلك على خلفية توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل .

وان الموقف المصري من الملف النووي الإيراني باعتبارها علاقة هامشية على ضوء الموقف المصري المتضامن مع دول الخليج العربي بمعارضة حصول إيران على أسلحة نووية ، إضافة إلى طرح مشروع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، كحل للازمة النووية الإيرانية ، وإنجاح مشروع الشرق الأوسط الجديد ، وان إيران تريد أن توضح لمصر إن الحصول على التقنية النووية ليس قضية إيران وحدها ولكنه مشروع الأمة الإسلامية كلها .

إن المبادرة الإيرانية في هذا السبيل هي ما جعلتها أمام فوهة المدفع لمن لا يرون حصول العالم الإسلامي على هذا الحق وان مصر باعتبارها عضواً في لجنة حكام الوكالة الدولية للطاقة النووية ، وتتزعم قطاع الدول العربية ودول عدم الانحياز سوف يكون لها تأثير كبير على مناقشات اللجنة ، وتأمل إيران استثمار الموقف المصري المعتدل ودعمه في هذا الاتجاه (٧١) .

سابعاً : الموقف المغربي .

إن المغرب تطالب على لسان ملكها (محمد السادس) بإعلان منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وضرورة انضمام كافة الدول إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودعا إلى ضرورة معالجة ملف إيران النووي بالطرق الدبلوماسية من اجل التوصل إلى حل سلمي لهذا الملف (٧٢) .

وبعد استعراض مواقف اغلب الدول العربية لا بد لنا من تبيان موقف (جامعة الدول العربية) باعتبارها تمثل الموقف الكلي للدول العربية ، حيث أكد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية (عمر موسى) إن الموقف العربي منذ فتح الملف النووي الإيراني على الساحة يتمسك بضرورة استمرار العمل السياسي والحوار وإجراء المفاوضات والبعد عن كل ما من شأنه تدهور الأمور في منطقة الشرق الأوسط عن طريق أي عمل عسكري (٧٣) .

وفي النهاية يمكن القول إن عدم القدرة على وضع إستراتيجية عربية ثابتة وموحدة تجاه القضايا والملفات الموجودة على ساحة الشرق الأوسط وعلى رأسها الملف النووي الإيراني ساهم في زيادة انحسار الدور العربي ، وما يدعو للخطر إن كل هذا يحدث في ظل وجود قوى إقليمية كبرى مميزة تحمل كل منها مشروعاً للنهضة هي إيران وإسرائيل .

المطلب الرابع : الخيارات العربية المتاحة تجاه التحديات الإيرانية النووية .

إن إيران تقليدياً لها أطماع إقليمية حدها الأدنى تطبيع العلاقات مع الدول العربية وقد تصل هذه الأطماع إلى تشكيل نفوذ سياسي أو امني مهم في بعض الجيوب العربية ولكن مثل هذه التوجهات الإيرانية التقليدية لا تسمح لإيران أن تسلم أوراقها جميعاً في صفقة واحدة وعلى موضوع واحد (٧٤) .

ومما لا شك فيه إن النظام في طهران يسعى إلى تحويل إيران إلى دولة عظمى في المنطقة تستطيع فرض سيطرتها وعقيدتها داعمة موقفها بمشروعها النووي ولعل الحرب الباردة في المنطقة بين الدول العربية وإيران قد بدأت فعلاً ، وتعد إيران إن عدم استقرار الدول المجاورة لها ورقة رابحة داخلياً .

فالدول العربية ستكون ساحة صراع بين أمريكا وإيران وإسرائيل بدعم أمريكي ، إذ إن هناك نقاط التقاء بين إيران وإسرائيل فأن كلاً منهما يمتلكان مفاعلاً نووياً ضخماً ومن ناحية أخرى تتلاقى مطامعهما المشتركة في دول الخليج فكلتاهما تنظران إلى (البترول الخليجي) وكلاهما يخططان للسيطرة عليه .

وان التلويح بالحل العسكري واستخدام التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة في الحرب على إيران هدفه الضغط على النظام الإيراني وإبلاغه انه يمنع عليه تصدير ثورته وانموذجه ومليشياته إلى خارج حدوده ويمنع عليه استخدام عملائه في الحروب بالنيابة إن كان في (العراق أو لبنان أو فلسطين) أو أي دولة خليجية مجاورة .

إن اقل ما يجب القيام به اليوم هو أن يسارع الحكام العرب إلى وضع إستراتيجية أمنية وسياسية تحت إشراف (جامعة الدول العربية) لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تطرأ على صعيد التصعيد في الملف النووي الإيراني لان تداعياتها وتأثيراتها لن تقتصر على إيران وحدها بل ستتجاوز إلى جميع دول المنطقة (٧٥) .

أما فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام لديه عدة خيارات منها :-

١- بإمكانها أن (تسعى لاسترضاء) إيران وتهدئتها واستئمان جانبها من خلال الانضمام إليها ، وبأختصار هذا الخيار يقبل بالعيوب المتضمنة فيه ويفضل الاعتماد على إيران بدلاً من مواجهتها .

٢- يمكن أن (تسعى للتوازن) مع إيران أي تبحث عن دولة موازنة قريبة أو بعيدة وهذا يستلزم تقوية العلاقات مع أمريكا والسعي لامتلاك ضمانات أمنية وروابط عسكرية بما فيها نشر نظام دفاعي صاروخي ميداني ، وهذا الخيار سيكون اكبر إذا كانت واثقة في الضمانات الأمريكية .

٣- يمكن أن (تحصل على قدرة مكافئة) أي خيار نووي وطني، وهذا قد يكون جذاباً لكن قله من الدول في المنطقة تمتلك مثل هذه القدرة ، غير إن اعتماد هذا الخيار قد يجازف بالعلاقات مع أمريكا ، والخيار البديل اذاً هو السعي للحصول على أسلحة نووية من قبل قوة صديقة .

أما بالنسبة (للعراق) فأن الولايات المتحدة الأمريكية تمسك بكافة خيوط اللعبة في العراق لا سيما وإنها خططت منذ مدة ليست بالقصيرة لاحتلال هذا البلد لذلك

فهي ترسم وتحدد علاقات العراق بالقوى الإقليمية والدولية ، وحتى بعد استلام العراقيين للسلطة بمعنى ان هناك خطوط حمراء لعلاقات العراق الإقليمية والدولية لا يمكن تجاوزها من قبل أية حكومة وطنية مستقبلاً (٧٦) .

اذاً يبقى الملف الأكبر هو الملف النووي الإيراني بمده وجزره وما يرافقه من خوف من التفجير الكارثي في المنطقة .

خاتمة واستنتاجات .

تعود البدايات الأولى للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي وتحديداً في عام ١٩٥٧ عندما وقعت الولايات المتحدة مع إيران أول اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة الذرية لإغراض مدنية ، وقد اعتمد الإيرانيون على الأوربيين بعد ذلك ، إلا إن روسيا الاتحادية أصبحت الدولة الراعية للمواقع النووية الإيرانية بعد أن قامت ببناء اغلب مواقعها منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي .

لقد كان عام ٢٠٠٢ نقطة تحول في البرنامج النووي الإيراني بعد كشف النقاب عن مفاعلات نووية لم تخبر إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنها ، مما أثار ريبة المجتمع الدولي وتسبب في قيام أزمة البرنامج النووي الإيراني .

وفي الوقت الحالي تعد منطقة (بوشهر) بمثابة الموقع الرئيس للبرنامج النووي الإيراني وان الآراء تباينت حول آلية التعامل مع إيران حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تشدداً مع إيران يليها الاتحاد الأوربي ، وفي المقابل روسيا تعاملت مع الملف النووي الإيراني بدبلوماسية وتأييد في بعض الأحيان ، أما (إسرائيل) تعد نووي إيران تهديد مباشر لأمنها .

ويتضح لنا من الأزمة النووية الإيرانية الحالية المدى الذي تحاول أن تصل إليه كقوة إقليمية لها ثقل استراتيجي كبير من اجل تحدي توازن القوى الاستراتيجي في منطقة الخليج ويتم بنهج مستمر واسع الأبعاد تجاوز مرحلة الاحتلال المباشر لأراضي

دولة خليجية (دولة الإمارات العربية المتحدة) والتدخل السياسي والعسكري والاستخباراتي واستخدام وسائل الحرب بالوكالة في (العراق ولبنان وفلسطين والمملكة السعودية والبحرين وسوريا حاليا) .

وان دول المنطقة العربية شبه مجمعة على إن البرنامج النووي ادخل المنطقة في أزمة من الممكن أن تؤدي إلى حرب جديدة تأخذ طابعاً إقليمياً وكما إنها ستدفع دول المنطقة إلى إنشاء برامج نووية مشابهة . وقدر تعلق الموضوع بالبحث فقد تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها :-

١- أدخلت تطورات البرنامج النووي الإيراني المنطقة في أزمة نتائجها سلبية على كافة الصعد، إذ ستؤدي إما إلى حرب إقليمية أو إلى سباق للتسلح .

٢- بنيت مواقف الدول الكبرى تجاه البرنامج الإيراني على أساس مصالح هذه الدول ، لذا نجد تباين في المواقف أفادت إيران وكسبت الكثير من الوقت .

٣- من اللافت للنظر الازدواجية في التعامل الدولي في ملفات متشابهة ، ففي الملف النووي الإيراني قدم العمل الدبلوماسي وفرض عقوبات معتدلة ، على عكس التعامل مع دول إقليمية مجاورة ومنها العراق بعد أحداث آب ١٩٩٠ ، حيث فرضت عقوبات قاسية على العراق واطاحت بالبلد ودفع ثمنها الشعب العراقي .

٤- إن الحديث عن القدرات النووية المتنامية في إيران لم يعد توقعات وإنما أصبح حقيقة إذ تمكنت إيران من إكمال دورة الوقود النووي .

٥- إن اللجوء إلى الحل العسكري ستكون له نتائج كارثية ليس على منطقة الخليج فقط ولكن على منطقة الشرق الأوسط برمتها .

٦- في حال امتلاك إيران للسلاح النووي قد تدفع دول مجلس التعاون الخليجي والعراق إلى التحفظ في علاقات مع الولايات المتحدة تجنباً لاستفزاز الجارة النووية .

٧- عدم تجاهل إيران فهي دولة هامة وفاعل أساسي في العديد من القضايا الإقليمية والعربية ولا يمكن تجاوزها ، ولكن يجب التنسيق معها ، ووضع آلية للحوار العربي الإيراني .

٨- أهمية تشكيل الوعي العربي بإيران وبلورة رؤية مشتركة .

الهوامش :

١- رياض الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ، ط١ ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص١١٣ .

٢- محمد سالم الكواز ، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني ، ط١ ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص٩ .

٣- حمد بن عبدالله اللحيدان ، هل يقع العرب في كماشة بين قوتين نوويتين ، جريدة الرياض ، الرياض ، العدد ١٣٨١٥ ، ٣٠ نيسان ٢٠٠٦ ، ص٢ .

٤- احمد منيسي ، هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني ؟ ، دورية مختارات إيرانية ، القاهرة ، العدد ٥٣ ، كانون الأول ٢٠٠٤ ، ص٣ .

٥- ديفيد فروم ، ريتشارد بيرل ، نهاية الشر كيفية الانتصار على الإرهاب ، ترجمة فؤاد السروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص١١٣ .

٦- حمد بن عبدالله اللحيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ .

٧- عبدالقوي الارياني ، الملف النووي الإيراني والمواقف الإقليمية الدولية ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، صنعاء العدد ١٣٠٣ ، كانون الثاني ٢٠٠٧ ، ص١ .

٨- رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥-١١٦ .

٩- د. طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١-١٩٥١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٥٣ .

١٠- ستار الدليمي ، البرنامج النووي الإيراني وإشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد ٣٠، كانون الثاني ٢٠٠٥ ، ص١٢٨ .

١١- رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٣ .

١٢- د. اللواء جمال مظلوم ، البرنامج النووي الإيراني –النشأة- التطورات ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية , الكويت ، ٢٠٠٥ ، ص١٧-١٨ .

١٣- حمد بن عبدالله اللحيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ .

١٤- ايغود الدر وآخرون ، هلال الأزمات ، ط١ ، ترجمة حسان البستاني ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦ ص١٥ . *** عبد القدير خان هو عالم باكستاني ولد عام ١٩٣٦ يعتبر الأب الروحي للبرنامج النووي الباكستاني والمؤسس له والعنصر الأبرز في وجود أول قنبلة باكستانية .

١٥- عبدالقوي الارياني ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ .

١٦- محمد سالم الكواز ، مصدر سبق ذكره ، ص١١ .

١٧- حمد بن عبدالله اللحيدان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ .

١٨- إبراهيم خليل العلاف ، القدرات النووية في الشرق الأوسط ، ط١ ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص٣٢ .

١٩- رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٢ .

٢٠- د. اللواء جمال مظلوم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣ .

٢١- احمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ،ص٢ .

٢٢- ستار الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٩ .

٢٣- تميم هاني خلاف ، القدرات النووية الإيرانية : المنظور الدولي والإقليمي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٤٣ ، ٢٠٠٠ ، ص١٥١ .

٢٤- وليام بولك ، نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٣٠ ، ٢٠٠٥ ، ص١٠ .

٢٥- د. ياسين سويد ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١١٧ .

٢٦- العميد نزار عبدالقادر ، الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء ، ٢٠١٠ ، منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع :
www. Albaina.com

٢٧- شاهر ام تشوبين ، طموحات إيران النووية ، ترجمة بسام شيحة ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٥٧ .

٢٨- محمد سالم الكواز ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩ .

٢٩- عبد الواحد الجصاني ، هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي ، صحيفة المحرر ، لبنان ، العدد ٣٤٦ ، شباط ، ٢٠٠٨ ، ص١ .
٣٠- رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٢ .
٣١- علي المليجي علي ، الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، الرياض ، العدد ٨٨ ، آذار ٢٠٠٧ ، ص٥ .
٣٢- علي المليجي علي ، الملف النووي الإيراني : تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، الرياض ، العدد ٨٩ ، حزيران ٢٠٠٧ ، ص٢ .
٣٣- القرار ١٨٠٣ ، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية : www.un.org
٣٤- عبدالقوي الارياني ، مصدر سبق ذكره ، ص١ .
٣٥- د. حامد ربيع ، الأبعاد الإستراتيجية لصراع الدول الكبرى حول الخليج العربي ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص٥٦ .
٣٦- د . عبدالخالق عبدالله ، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٩ ، كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص١١ .
٣٧- اشرف محمد كشك ، امن الخليج في السياسة الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٤ ، ابريل ٢٠٠٦ ، ص١٧٠ .
٣٨- احمد منصور ، كتاب الجزيرة ، شاهد على العصر الأمير طلال بن عبدالعزيز ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٤٩ .
٣٩- أ.د. احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٤٦٥ .
٤٠- لقمان اسكندر ، أزمة إيران وأمريكا وتداعياتها ، شبكة الانترنيت للمعلوماتية : www.mesc.com
٤١- رنا أبو ظهر الدفاعي ، أوراق إيران في صراعها مع الغرب والنتائج السلبية معها ، مجلة المستقبل ، العدد ٣١٦٦ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٣٦ .
٤٢- رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٦ .
٤٣- إبراهيم خليل العلاف ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩ .
٤٤- موقع وزارة الخارجية الأمريكية : www.uslnfo.state.com

٤٥- يوسف شلي ، عصر عودة الأحلاف الإستراتيجية : مصالح آنية أو رهانات مستقبلية ، مجلة العصر السعودي ، العدد ٥٨ ، تشرين الأول ٢٠٠٧ ، ص١ .
٤٦- محمد سالم الكواز ، مصدر سبق ذكره ، ص١١ .
٤٧- روجر هاورد ، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة مروان سعد الدين ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ،٢٠٠٧ ، ص١٥٨ .
٤٨- احمد الهواري ، ايران مع من ضد من ، ٢٠٠٤ ، تقرير منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع : www.2aat.com
٤٩- وليد خالد المبيض ، خيارات ايران المعاصرة ، دار علاء الدين للنشر والطباعة ، ٢٠٠٢ ، ص٧٤ .
٥٠- لازم لفته المالكي ، قدرات ايران العسكرية ومصادر التسلح ١٩٧١-١٩٩٧ ، مجلة دراسات إستراتيجية ، جامعة البصرة ، العدد ٢ ، ٢٠٠٠ ، ص١٧ .
٥١- عبدالوهاب عبدالستار القصاب ، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ١٩ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٣ ، ص٥٢ .
٥٢- محمد سالم الكواز ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ .
٥٣- إبراهيم خليل العلاف ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣ .
٥٤- موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني : موقع البينة : www.albainah.com
٥٥- شاهرام تشوبين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٣ .
٥٦- رياض الراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٥ .
٥٧- سكوت ريتر ، استهداف ايران ، ط١ ، ترجمة أمين الأيوبي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٧ .
٥٨- سالم موسى علي ، السياسات الأوربية تجاه الملف النووي الإيراني ، دورية مختارات إيرانية ، القاهرة ، العدد ٢٢٦ ، أيلول ٢٠٠٦ ، ص١١ .
٥٩- إبراهيم خليل العلاف ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١ .
٦٠- علي المليجي علي ، الملف النووي الإيراني ، مجلة الملك خالد العسكرية ، الرياض ، العدد ٨٧ ، كانون الأول ٢٠٠٦ ، ص٥ .
٦١- محمد مرسي عبدالله ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، ج٢ ، الكويت ، دار القاسم ، ١٩٨١ ، ص٣٨٤ .

٦٢- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٣ ، ص٤٢٢ .

٦٣- وفيق السامرائي ، النووي الإيراني – المراحل والنوايا ، ٢٠٠٨ ، شبكة الانترنيت للمعلوماتية : www.iraggallnews.dk

٦٤- شاهرام تشوبين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٠ .

٦٥- نزار عبود ، التدخل في الشؤون الخليجية ، مختارات إيرانية ، القاهرة ، العدد ١٤٧ ، تشرين الأول ، ٢٠١٢ ، ص٤ .

٦٦- باقر الفضلي ، الملف النووي الإيراني والصمت العراقي ، صحيفة الحوار ، العدد ١٤٥٢ ، شباط ٢٠٠٦ ، ص٢ .

٦٧- محمد السعيد عبدالمؤمن ، ايران ، جيرانها والأزمات الإقليمية ، المعهد الملكي للشؤون الدولية ، العدد ، ٢٤ ، ديسمبر ٢٠٠١ ، ص١٩ .

٦٨- احمد حسن ، العلاقات الدبلوماسية (الإيرانية السورية) ٢٠١٢ ، من على شبكة المعلومات الدولية : www.mesc.com

٦٩- محمد السعيد عبدالمؤمن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ .

٧٠- سعد حتر ، هواجس أردنية حيال أزمة ايران النووية ، نيسان ٢٠٠٦ ، شبكة المعلومات الدولية : www.sooryoon.nit

٧١- مجيد مهدي ، غياب الحركات الإسلامية عن التطورات في الشرق الأوسط ، مختارات إيرانية ، العدد ١٢٨ ، مارس ٢٠١١ ، ص٦ .

٧٢- احمد مجيد ، المغرب وملف ايران النووي في الساحة العربية ، ٢٠١١ ، من على شبكة المعلومات الدولية : www.moheet.com

٧٣- علي المليجي علي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧ .

٧٤- لقمان اسكندر ، مصدر سبق ذكره ، ص٣ .

٧٥- رنا أبو ظهر الدفاعي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٩ .

٧٦- حميد شهاب احمد ، مستقبل علاقات العراق الإقليمية والدولية في ضوء الوجود الأمريكي فيه ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢٩ ، تشرين الأول ٢٠٠٤ ، ص٨٧-٨٨ .

المصادر:

اولاً : الكتب العربية :

١- رياض الراوي ، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط ، ط١ ، دار الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠٦ .

٢- محمد سالم الكواز ، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي ، ط١ ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ٢٠٠٦ .

٣- د.طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١-١٩٥١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

٤- د.اللواء جمال مظلوم ، البرنامج النووي الإيراني –النشأة- التطورات ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، الكويت ، ٢٠٠٥ .

٥- إبراهيم خليل العلاف ، القدرات النووية في الشرق الأوسط ، ط١ ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٦ .

٦- د.ياسين سويد ، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

٧- د.حامد ربيع ، الأبعاد الإستراتيجية لصراع الدول الكبرى حول الخليج العربي ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٣ .

٨- احمد منصور ، كتاب الجزيرة ، شاهد على العصر الأمير طلال بن عبدالعزيز ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ .

٩- أ.د.احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

١٠- وليد خالد المبيض ، خيارات ايران المعاصرة ، دار علاء الدين للنشر والطباعة ، ٢٠٠٢ .

١١- محمد مرسي عبدالله ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها ، ج٢ ، الكويت ، دار القاسم ، ١٩٨١ .

١٢- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٣ .

ثانياً : الكتب المعربة .

١٣- ديفيد فروم ، ريتشارد دبيرل ، نهاية الشر كيفية الانتصار على الإرهاب ، ترجمة : فؤاد السروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ .

١٤- ايغود الدر وآخرون ، هلال الأزمات ، ط١ ، ترجمة حسان البستاني ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

١٥- شاهرام تشوبين ، طموحات ايران النووية ، ترجمة : بسام شيحة ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

١٦- روجر هاورد ، نفط ايران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة : مروان سعدالدين ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

١٧- سكوت ريتر ، استهداف ايران ، ط١ ، ترجمة : أمين الأيوبي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

ثالثاً : الدوريات .

أ- المجلات

١٨- احمد منيسي ، هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني ، دورية مختارات إيرانية ، القاهرة ، العدد ٥٣ ، كانون الأول ٢٠٠٤ .

١٩- ستار الدليمي ، البرنامج النووي الإيراني وإشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد ٣٠ ، كانون الثاني ٢٠٠٥ .

٢٠- تميم هاني خلاف ، القدرات النووية الإيرانية : المنظور الدولي والإقليمي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٤٣ ، ٢٠٠٠ .

٢١- وليام بولك ، نحو سياسة خارجية أمريكية ناجحة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٣٠ ، ٢٠٠٥ .

٢٢- علي المليجي علي ، الملف النووي الإيراني على طريق المواجهة ، مجلة الملك خالد العسكرية ، الرياض ، العدد ٨٨ ، آذار ٢٠٠٧ .

٢٣- علي المليجي علي ، الملف النووي الإيراني ، تشديد العقوبات وممارسة الضغوطات ، مجلة كلية الملك خالد العسكرية ، الرياض ، العدد ٨٩ ، حزيران ٢٠٠٧ .

٢٤- د. عبدالخالق عبدالله ، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٩ ، كانون الثاني ٢٠٠٤ .

٢٥- اشرف محمد كشك ، امن الخليج في السياسة الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٤ ، ابريل ٢٠٠٦ .

٢٦- رنا أبو ظهر الدفاعي ، أوراق إيران في صراعها مع الغرب والنتائج السلبية معها ، مجلة المستقبل ، العدد ٣١٦٦ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٢٧- يوسف شلي ، عصر عودة الأحلاف الإستراتيجية : مصالح آنية أو رهانات مستقبلية ، مجلة العصر السعودية ، العدد ٥٨ ، تشرين الأول ٢٠٠٧ .

٢٨- لازم لفته المالكي ، قدرات إيران العسكرية ومصادر التسلح ، ١٩٧١-١٩٩٧ ، مجلة دراسات إستراتيجية ، جامعة البصرة ، العدد ٢ ، ٢٠٠٠ .

٢٩- عبدالوهاب عبدالستار القصاب ، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ١٩ ، كانون الثاني ٢٠٠٣ .

٣٠- سالم موسى علي ، السياسات الأوربية تجاه الملف النووي الإيراني ، دورية مختارات إيرانية ، القاهرة ، العدد ٢٢٦ ، أيلول ٢٠٠٦ .

٣١- علي المليجي علي ، الملف النووي الإيراني ، مجلة الملك خالد العسكرية ، الرياض ، العدد ٨٧ ، كانون الأول ٢٠٠٦ .

٣٢- نزار عبود ، التدخل في الشؤون الخليجية ، مختارات إيرانية ، القاهرة ، العدد ١٤٧ ، تشرين الأول ٢٠١٢ .

٣٣- محمد السعيد عبد المؤمن ، إيران ، جيرانها والأزمات الإقليمية ، المعهد الملكي للشؤون الدولية ، العدد ٢٤ ، ديسمبر ٢٠٠١ .

٣٤- مجيد مهدي ، غياب الحركات الإسلامية عن التطورات في الشرق الأوسط ، مختارات إيرانية ، العدد ١٢٨ ، مارس ٢٠١١ .

٣٥- حميد شهاب احمد ، مستقبل علاقات العراق الإقليمية والدولية في ضوء الوجود الأمريكي فيه ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢٩ ، تشرين الأول ٢٠٠٤ .

ب – الصحف .

٣٦- حمد بن عبدالله اللحيدان ، هل يقع العرب كماشة بين قوتين نوويتين ، جريدة الرياض ، الرياض ، العدد ١٣٨١٥ ، ٣٠ نيسان ٢٠٠٦ .

٣٧- عبدالقوي الارياني ، الملف النووي الإيراني والمواقف الإقليمية الدولية ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، صفاء ، العدد ١٣٠٣ ، كانون الثاني ٢٠٠٧ .

٣٨- عبدالواحد الجصاني ، هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي ، صحيفة المحرر ، لبنان ، العدد ٣٤٦ ، شباط ٢٠٠٨ .

٣٩- باقر الفضلي ، الملف النووي الإيراني والصمت العراقي ، صحيفة الحوار ، العدد ١٤٥٢ ، شباط ٢٠٠٦ .

رابعاً : شبكة المعلومات الدولية .

٤٠- العميد نزار عبدالقادر ، الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء ، ٢٠١٠ ، منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع www.Albaina.com.

٤١- القرار ١٨٠٣ ، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على شبكة المعلومات الدولية www.un.org

٤٢- لقمان اسكندر ، أزمة إيران وأمريكا وتداعياتها ، شبكة الانترنيت للمعلوماتية : www.mesc.com

٤٣- موقع وزارة الخارجية الأمريكية : www.uslwfo.stste.com

٤٤- احمد الهواري ، إيران مع من ضد من ، ٢٠٠٤ ، تقرير منشور في شبكة المعلومات الدولية على الموقع www.2aat.com

٤٥- موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني موقع البينه : www.albainah.com

٤٦- وفيق السامرائي ، النووي الإيراني – المراحل والنوايا ، ٢٠٠٨ ، شبكة الانترنيت للمعلوماتية : www.iraggallnews.dk

٤٧- احمد حسن ، العلاقات الدبلوماسية (الإيرانية السورية) ٢٠١٢ ، من شبكة المعلومات الدولية : www.mesc.com

٤٨- سعد حتر ، هواجس أردنية حيال أزمة إيران النووية ، نيسان ٢٠٠٦ ، شبكة المعلومات الدولية : www.sooryoon.Nit

٤٩- احمد مجيد ، المغرب وملف إيران النووي في الساحة العربية ، ٢٠١١ ، من على شبكة المعلومات الدولية : www.moheet.com